

صرخة الضمير

موسوعة التماس إعادة النظر الشاملة

الملاذ الأخير للحقيقة عندما تغلق كل الأبواب

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والمؤلف والفقير القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

الإصدار الأول

جميع الحقوق الفكرية والأدبية محفوظة للمؤلف

لا يجوز نسخ أو نقل أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب

بأي وسيلة كانت دون إذن خطي صريح من المؤلف

إهداء

إلى كل مظلوم ظن أن السماء قد انطبقت عليه بحكم  
نهائي، ليعلم أن باب الرحمة الإلهية والقانونية لا يُغلق  
أبداً

إلى كل محامٍ رفض الاستسلام لليأس، وجعل من  
التماس إعادة النظر سلاحاً أخيراً لاستنزاف الظلم  
واستخراج الحق من بين أنياب النهائية

إلى كل قاضٍ يحمل في قلبه نوراً يبحث عن الحقيقة  
حتى لو كانت مدفونة تحت ركام الأحكام الباطنة

إلى المستقبل، حيث تكون العدالة قادرة على تصحيح  
أخطائها بنفسها، ولا يضيع حق وراءه مطالب صادق

هذا الكتاب هدية من روعي إلى أرواح الباحثين عن  
الأمل الأخير

ثمرة عقود من الغوص في أندر القضايا، وتتبع الخيوط  
الخفية التي أعادت الحياة لميتات القضايا، وفك شفرات  
العقل القضائي في لحظات المراجعة الاستثنائية

أقدمه لكل من يؤمن أن الحكم النهائي ليس نهاية  
المطاف إذا كان مبنياً على وهم، وأن الحقيقة لها قوة  
تفوق حجية الأمر المقضي به

فهرس الكتاب

المقدمة العامة: حينما تصبح النهائية ظلاً للظلم..  
فلسفة التماس إعادة النظر

القسم الأول: الفلسفة العليا والاستثناء المقدس

الفصل الأول: حجية الأمر المقضي به مقابل قدسية الحقيقة: صراع الأزليين

الفصل الثاني: التماس إعادة النظر: ليس طعناً عادياً، بل هو ثورة على الواقع الثابت

الفصل الثالث: سيكولوجية المحكمة أمام التماس إعادة النظر: بين الشك المسبق وواجب المراجعة

الفصل الرابع: لماذا خُصت أسباب التماس؟ الحكمة التشريعية وراء حصر الأسباب

الفصل الخامس: الفرق الجوهرى بين التماس إعادة النظر والنقض والاستئناف: خريطة الطرق المستحيلة

القسم الثاني: تشريح أسباب التماس (المفاتيح السبعة للقلعة المستحيلة)

الفصل السادس: السبب الأول: غش الخصم.. حينما يُبنى الحكم على خداع متقن

الفصل السابع: السبب الثاني: استرداد أوراق حاسمة.. الكنز المفقود الذي يعيد الحياة للدعوى

الفصل الثامن: السبب الثالث: التناقض القاتل.. عندما ينقض الحكم نفسه بنفسه

الفصل التاسع: السبب الرابع: عدم سماع الشهود.. الصوت الذي أخرس ظلماً

الفصل العاشر: السبب الخامس: التناقض مع أحكام أخرى.. فوضى العدالة التي يجب تصحيحها

الفصل الحادي عشر: السبب السادس: عدم تمثيل الخصم تمثيلاً صحيحاً.. انعدام الإرادة في بناء الحكم

الفصل الثاني عشر: السبب السابع: صدور الحكم على شخص لم يكن طرفاً.. اغتصاب الحق بغير وجه حق

القسم الثالث: هندسة الالتماس (فن الصياغة الذي يهز العروش)

الفصل الثالث عشر: توقيت الالتماس: سباق ضد الزمن وقواعد حساب المواعيد الدقيقة

الفصل الرابع عشر: صياغة عريضة الالتماس: كيف تحول الأمل إلى حجة قانونية دامغة؟

الفصل الخامس عشر: تقديم الأدلة الجديدة: فن إثبات الجدة والحسم في آن واحد

الفصل السادس عشر: كشف غش الخصم: استراتيجيات التفكيك وإثبات التآمر الخفي

الفصل السابع عشر: الرد على دفوع عدم القبول: اختراق جدار النهائية والسقوط

القسم الرابع: المعركة الإجرائية وكواليس الفصل

الفصل الثامن عشر: قبول الالتماس شكلاً: عبور  
البوابة الأولى الأصعب في المنظومة القضائية

الفصل التاسع عشر: نظر الالتماس موضوعاً: هل تعيد  
المحكمة فتح ملف مغلق فعلياً؟

الفصل العشرون: أنواع أحكام التماس: بين القبول  
المغير للمصير، والرفض المؤكد للنهائية

الخاتمة: التماس إعادة النظر.. ضمير القانون الذي لا  
ينام

المقدمة العامة

حينما تصبح النهائية ظلاً للظلم.. فلسفة التماس  
إعادة النظر

في عالم القانون، هناك مبدأ مقدس يسمى حجية الأمر المقضي به. هذا المبدأ هو عماد استقرار المجتمعات؛ فهو يقول إنه بمجرد أن يصدر حكم نهائي، يغلق ملف النزاع للأبد، وتصبح الحقيقة القانونية هي ما قرره القاضي، حتى لو اختلفت مع الحقيقة الواقعية. بدون هذا المبدأ، ستبقى الخصومات أبدية، ولن يهنا أحد باستقرار.

ولكن.. ماذا لو بنيت هذه النهائية المقدسة على كذبة؟ ماذا لو كان الحكم النهائي نتاج غش متقن دبره خصم ماكر؟ ماذا لو ظهرت وثيقة كانت مخفية وتقلب الموازين رأساً على عقب؟ ماذا لو كان الحكم يناقض نفسه أو صدر على شخص لم يكن موجوداً أصلاً في المعركة؟

هنا، وفي هذه اللحظات الاستثنائية النادرة، يتدخل التماس إعادة النظر. إنه ليس طريقاً للطعن العادي، وليس درجة تقاضٍ ثالثة أو رابعة. إنه استثناء مقدس على قاعدة النهائية. هو صرخة القانون في وجه الظلم

المستتر خلف ستار الأحكام الباتة. هو الاعتراف الشجاع من المشرع بأن البشر قد يخطئون، وأن الماكرين قد يخدعون، وأن العدالة يجب أن تملك شجاعة مراجعة نفسها حتى بعد فوات الأوان الظاهري.

هذا الكتاب لا يتحدث عن الإجراءات الروتينية؛ فهذا متاح في كل الكتب. هذا الكتاب يغوص في فلسفة المستحيل. كيف تقنع محكمة بأن حكماً باتاً ونهائياً ومكتوباً بمداد الذهب هو في الحقيقة وهم يجب تفكيكه؟ كيف تبني حجة قادرة على هز حجة الأمر المقضي به التي تعتبر من المسلمات؟

سنكشف الستار عن الأسرار الخفية لأسباب التماس السبعة. سندرس سيكولوجية القاضي الذي ينظر في التماس؛ فهو يبدأ بنظرة شك كبيرة، لأنك تطلب منه هدم ما بناه هو أو زملاؤه. سنعلمك فن صياغة الالتماس بلغة لا تترك مجالاً للشك، لغة تجعل رفض الالتماس أشد صعوبة من قبوله.

هذا الكتاب مخصص للمحامي اليأس الذي يبحث عن بارقة أمل لموكله المظلوم. للقاضي الذي يريد فهم كيفية التعامل مع هذه الحالات النادرة بحكمة وعدالة. ولكل إنسان آمن بأن الحقيقة أقوى من أي حكم، وأن باب الله واسع، وباب التماس إعادة النظر هو ترجمته القانونية الأرضية.

إنها رحلة في أندر وأصعب مسالك القانون، حيث تتحول المستحيلات إلى واقع، وتعود الحياة لقضايا ماتت منذ سنوات. فلنبداً معاً هذه الرحلة الجبارة في صرخة الضمير.

القسم الأول

الفلسفة العليا والاستثناء المقدس

## الفصل الأول

حجية الأمر المقضي به مقابل قدسية الحقيقة: صراع  
الأزليين

يقف النظام القضائي على عمودين قد يتصادمان  
أحياناً: استقرار الأحكام وتحقيق العدالة. حجية الأمر  
المقضي به تمثل الاستقرار؛ فهي تمنع إعادة  
المحاكمة في نفس النزاع لضمان أمن المجتمع وثقة  
الناس في القضاء. لكن الحقيقة المطلقة تمثل العدالة  
الجوهرية؛ وهي أن يحكم بما وقع فعلاً لا بما زُوِّر أو  
أُغفل.

التماس إعادة النظر هو نقطة التوازن الدقيقة بين  
هذين العمودين. المشرع قال: نحن نحترم النهائية  
ونقدسها، إلا إذا ثبت أنها بُنيت على رمال متحركة من  
الغش أو الخطأ الجسيم. هنا تنتصر قدسية الحقيقة  
على حجية الحكم، ولكن بشروط بالغة الصرامة حتى  
لا نفتح الباب للفوضى.

فهم هذا الصراع الفلسفي هو مفتاح نجاح الالتماس.  
لا تأتي للمحكمة لتقول إن الحكم خطأ في التقدير،  
فهذا يهدم الاستقرار. بل يجب أن تأتي لتقول إن الحكم  
معيب في أساس وجوده بسبب سبب استثنائي  
محدد حصراً في القانون. أنت لا تطعن في اجتهاد  
القاضي، بل تطعن في سلامة البيئة التي صدر فيها  
الحكم.

في هذا الفصل، أدركنا أن التماس إعادة النظر ليس  
هجوماً على القضاء، بل هو دفاع عن قدسية العدالة  
الحقيقية ضد تزوير الواقع الذي قد يحدث نادراً.

## الفصل الثاني

التماس إعادة النظر: ليس طعناً عادياً، بل هو ثورة  
على الواقع الثابت

كثير من المحامين يخطئون عندما يعاملون التماس إعادة النظر كأنه استئناف متأخر أو نقض ثانٍ. هذا خطأ قاتل يسقط الالتماس فوراً. الطعون العادية (استئناف، نقض) تفترض أن الحكم صادر بشكل سليم ولكن به خطأ في التطبيق أو التقدير. أما التماس إعادة النظر، فيفترض أن الحكم الصادر سليم ظاهرياً لكنه فاسد باطنياً لسبب طرأ أو اكتُشف لاحقاً.

هو ثورة هادئة على الواقع الثابت. أنت تقول للمحكمة: سيدي، هذا الحكم الذي ترونه نهائياً وباتاً، هو في الحقيقة وهم قانوني لأنه بُني على غش، أو لأن ورقة حاسمة كانت مخفية، أو لأنه تناقض مع نفسه.

طبيعته الاستثنائية تعني أن أسبابه حصرية لا تقبل القياس. لا يمكنك ابتكار سبباً جديداً غير المذكور في القانون ولو كان منطقياً. يجب أن تندرج مشكلتك بدقة تحت واحد من الأسباب السبعة المحددة قانوناً. الخروج عن هذا الحصر يعني الرفض الشكلي دون

حتى النظر في الموضوع.

في هذا الفصل، تعلمنا أن التماس إعادة النظر هو سلاح نووي قانوني؛ قوي جداً لكنه خطير، ويجب استخدامه فقط ضمن الشروط الدقيقة المحددة في دستور الإجراءات.

## الفصل الثالث

سيكولوجية المحكمة أمام التماس إعادة النظر: بين الشك المسبق وواجب المراجعة

عندما يضع المحامي عريضة التماس على مكتب القاضي، فإن رد الفعل النفسي الأولي للقاضي هو الشك الدفاعي. لماذا؟ لأن الحكم المطعون فيه بالتماس هو حكم بات، غالباً ما صدر عن محكمة عليا أو درجة ثانية، ومضى عليه وقت. القاضي يشعر بأنك تحاول هز هيبة القضاء وإعادة فتح ملفات أُغلقت

## لاعتبارات الاستقرار.

لذلك، يبدأ القاضي نظره وهو يفترض أن الالتماس غير جدي أو محاولة للمماطلة. مهمتك كأول خطوة هي كسر هذا الجدار الجليدي من الشك. كيف؟ بالوضوح المطلق، والأدلة القاطعة، واللغة الهادئة التي لا تهاجم القاضي السابق بل تهاجم الواقعة المزورة أو الخطأ الجسيم.

يجب أن تشعر المحكمة بأنك لا تطلب منها تغيير رأي، بل تطلب منها كشف مستور يبرئ ساحة العدالة من وصمة الحكم المبني على باطل. عندما يقتنع القاضي أن الالتماس يمس جوهر العدالة وليس مجرد خلاف في التقدير، يتحول شكه إلى فضول قضائي، ومن ثم إلى واجب مقدس للمراجعة.

في هذا الفصل، أدركنا أن كسب المعركة النفسية مع القاضي في التماس إعادة النظر هو 50% من طريق

النجاح، ويتطلب ذكاءً عاطفياً وقانونياً رفيعاً.

## الفصل الرابع

لماذا خُصت أسباب التماس؟ الحكمة التشريعية وراء  
حصر الأسباب

قد يتساءل البعض: لماذا لم يترك المشرع الباب  
مفتوحاً لأي سبب يرى المحامي أنه يبرر إعادة النظر؟  
لماذا حصرها في سبعة أسباب محددة (كالغش،  
استرداد الأوراق، التناقض، إلخ)؟

الحكمة التشريعية عميقة جداً. لو تُرك الباب مفتوحاً،  
لتحولت كل قضية خاسرة إلى التماس إعادة النظر  
بحجة وجود دليل جديد أو خطأ في الفهم، مما يفقد  
الأحكام النهائية قيمتها، ويجعل الحياة القضائية جحيماً  
من عدم الاستقرار. لن يهنا محكوم له بحقه أبداً،  
وسيظل سيف الالتماس معلقاً فوق رأسه للأبد.

بحصر الأسباب في حالات استثنائية جداً وغريبة  
الحدوث (كالغش المتعمد، أو فقدان أوراق بقوة قاهرة)،  
ضمن المشرع أن التماس إعادة النظر سيبقى  
استثناءً نادراً وليس قاعدة عامة. هو صمام أمان يفتح  
فقط عند حدوث كارثة عدلية حقيقية، وليس لمجرد  
الاختلاف في الرأي.

هذا الحصر يفرض على المحامي مهمة شاقة:  
التكييف الدقيق. يجب أن يأخذ واقعة موكله المعقدة  
ويضغطها بدقة داخل أحد هذه القوالب السبعة الضيقة.  
إذا فشلت في التكييف، ضاع الحق مهما كان المظلوم  
صارخاً.

في هذا الفصل، تعلمنا أن حصر الأسباب ليس تقييداً  
للعدالة، بل هو حماية لها وللإستقرار الاجتماعي، مما  
يجعل إتقان التكييف القانوني مهارة حياة أو موت في  
التماسات إعادة النظر.

## الفصل الخامس

الفرق الجوهرى بين التماس إعادة النظر والنقض والاستئناف: خريطة الطرق المستحيلة

الخلط بين طرق الطعن هو السبب الأول لسقوط التماسات إعادة النظر قبل ولادتها. دعنا نرسم الخريطة بوضوح:

1. الاستئناف: ينظر في الوقائع والقانون معاً. يقدم أدلة جديدة بسهولة. يهدف لتصحيح الحكم قبل نهائيته.
2. النقض: ينظر في سلامة تطبيق القانون والإجراءات فقط (لا ينظر في الوقائع). يهدف لتوحيد المبدأ القانوني.

3. التماس إعادة النظر: ينظر في الحكم النهائي البات. يفترض صحة الإجراءات والقانون ظاهرياً، لكنه يهاجم أساس الواقعة نفسها لسبب طارئ أو مكتشف حديثاً (غش، أوراق جديدة، تناقض).

الفرق الأكبر يكمن في الوقت والنهائية. الاستئناف والنقض يحدثان أثناء حياة الدعوى. التماس يأتي بعد موت الدعوى (صدور حكم بات) ليحاول بعثها من جديد.

أيضاً، في النقض لا تقدم أدلة جديدة أبداً. في التماس، الأدلة الجديدة أو المستردة هي جوهر اللعبة في بعض أسبابه.

المحامي الذكي يعرف متى يستخدم كل سلاح. لا ترفع التماس لأنك نسيت تقديم مستند في الدرجة الأولى بإهمال منك (هذا يسقط). بل ترفعه لأن المستند كان محتجزاً بقوة قاهرة أو مخفياً بغش من الخصم. الفارق دقيق لكنه فاصل بين القبول والرفض.

في هذا الفصل، أدركنا أن اختيار طريق الطعن الصحيح هو فن استراتيجي، والتماس إعادة النظر هو الطريق الأكثر وعورة والأندر استخداماً، والمخصص للحالات المستعصية فقط.

## القسم الثاني

تشريح أسباب التماس (المفاتيح السبعة للقلعة  
المستحيلة)

## الفصل السادس

السبب الأول: غش الخصم.. حينما يُبنى الحكم على خداع متقن

هذا هو أخطر وأسباب التماس وأكثرها دراماتيكية. الغش هنا ليس مجرد كذبة عابرة، بل هو تأمر منظم

هدفه تضليل المحكمة. يشمل: تزوير مستندات قدمت للمحكمة واعتمد عليها في الحكم، إخفاء أدلة بطريقة احتيالية، أو حتى رشوة شاهد ليشهد زوراً.

الشرط الجوهرى هنا: يجب أن يكون الغش صادراً من الخصم (أو بتواطؤ منه)، وأن يكون هذا الغش هو العلة الأساسية التي بني عليها الحكم. لو كان الحكم سيبقى كما هو حتى بدون هذا الغش، فلا يقبل التماس.

كيف تثبت الغش بعد صدور حكم بات؟ هذا هو التحدي. غالباً ما يحتاج لأحكام جنائية سابقة تثبت التزوير، أو لأدلة مادية قاطعة تظهر لاحقاً. المحامي يجب أن يكون محققاً بارعاً؛ يجمع خيوط التآمر، يربط التواريخ، ويظهر نية التدليس.

في هذا الفصل، تعلمنا أن إثبات الغش في التماس إعادة النظر يتطلب مستوى عالٍ من اليقين، فهو اتهام

خطير يهدم مصداقية الخصم ويهز الحكم النهائي، لذا يجب أن يكون الدليل عليه كالشمس في رابعة النهار.

## الفصل السابع

السبب الثاني: استرداد أوراق حاسمة.. الكنز المفقود الذي يعيد الحياة للدعوى

تخيل أن تخسر قضية مصيرية لأن ورقة عقد أصلية ضاعت منك بقوة القاهرة (حريق، سرقة، كارثة طبيعية) ولم تستطع تقديمها في الموعد المحدد. ثم بعد صدور الحكم النهائي، تجد هذه الورقة أو تستردها من يد من كان يحتجزها. هنا يأتي دور هذا السبب.

شروط هذا السبب دقيقة جداً:

1. أن تكون الأوراق حاسمة لدرجة أنها كانت ستغير نتيجة الحكم لو قدمت.

2. أن يكون فقدانها أو احتجازها خارج إرادتك (قوة قاهرة أو فعل الخصم).

3. أن يتم استردادها فعلياً بعد صدور الحكم.

ليس كافياً أن تقول نسيت أن أقدمها. الإهمال لا يببر التماس إعادة النظر. يجب أن تكون هناك قصة قوة قاهرة مقنعة. المحامي الذكي يركز في مرافعته على حسمية الورقة؛ يجرب سيناريو: لو كانت هذه الورقة أمام القاضي، هل كان سيحكم عكس ذلك؟. إذا كانت الإجابة نعم، فقد فتحت باب الأمل.

في هذا الفصل، أدركنا أن استرداد الأوراق هو فرصة ثانية لمن ظلمتهم الظروف القاهرة، شريطة أن تكون هذه الأوراق هي المفتاح الوحيد الذي يفتح قفل العدالة المغلق.

## الفصل الثامن

السبب الثالث: التناقض القاتل.. عندما ينقض الحكم نفسه بنفسه

هذا السبب يتعلق بـ انسجام الحكم الداخلي. قد يصدر حكم يحتوي على حيثيات متضاربة بشكل صريح؛ مثلاً: يثبت في حيثياته أن المدعي قد قبض حقه، ثم في المنطوق يحكم له بنفس الحق مرة أخرى! أو يقرر أن العقد باطل، ثم يحكم بتنفيذه.

هذا التناقض يجب أن يكون جوهرياً ومؤثراً في النتيجة، وليس مجرد اختلاف في الصياغة. هو عيب منطقي يجعل الحكم مستحيلًا للتنفيذ أو الفهم. وجود مثل هذا التناقض يعني أن الإرادة القضائية كانت مشوشة، والحكم فقد تماسكه المنطقي.

إثبات هذا السبب أسهل نسبياً لأنه لا يحتاج لأدلة

خارجية، بل يكفي تحليل نص الحكم ذاته. المحامي يقوم بعملية جراحية للنص، يضع الفقرات المتناقضة جنباً إلى جنب، ويظهر للمستحيل المنطقي الذي وقع فيه القاضي.

في هذا الفصل، تعلمنا أن الحكم يجب أن يكون جسداً سليماً متناسقاً، وإذا ظهر فيه هذا التناقض الذاتي، فإنه يهدم نفسه بنفسه، والتماس إعادة النظر هو الآلية لإعلان هذا الموت القانوني.

## الفصل التاسع

السبب الرابع: عدم سماع الشهود.. الصوت الذي أُخرس ظلماً

في بعض القوانين والإجراءات، إذا امتنعت المحكمة عن سماع شهادة شهود قدمهم الخصم، وكان سماعهم ضرورياً للفصل في الدعوى، وكان هذا الامتناع مؤثراً

في الحكم، فإن ذلك يببر التماس إعادة النظر.

ليس أي امتناع عن سماع شاهد يفتح باب التماس. يجب أن يكون الشاهد مقبولاً قانوناً، وأن تكون شهادته جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها، وأن يكون امتناع المحكمة عن سماعه تعسفياً أو مخالفاً للإجراء الواجب.

هذا السبب يحمي حق الدفاع في أحد أهم تجلياته: حق تقديم الأدلة الشخصية. عندما تُسد الأذان عن سماع صوت الحقيقة (الشاهد)، يصبح الحكم معيباً في بنيانه الإجرائي والجوهري معاً.

في هذا الفصل، أدركنا أن حق الخصم في إثبات دعواه بالشهود حق مقدس، وانتهاكه بشكل جوهري يهز شرعية الحكم النهائي ويستدعي المراجعة.

## الفصل العاشر

السبب الخامس: التناقض مع أحكام أخرى.. فوضى العدالة التي يجب تصحيحها

تخيل أن تحكم محكمة في قضية بين (أ) و (ب) بأن العقد صحيح، ثم تحكم محكمة أخرى في قضية بين (أ) و (ج) بنفس الموضوع بأن العقد باطل! هنا تنشأ فوضى عدلية لا يمكن الاستمرار معها. لا يمكن أن يكون الشيء الواحد صحيحاً وباطلاً في نفس الوقت.

هذا السبب يهدف لتوحيد الاجتهاد ومنع تضارب الأحكام النهائية في نفس الموضوع وبين نفس الأطراف (أو من يمثلونهم). التناقض يجب أن يكون في المنطوق وليس مجرد اختلاف في التسبيب، ويجب أن يكون بين أحكام نهائية باتة.

المحامي هنا يلعب دور موحد الرؤية. يعرض الحكمين

المتناقضين، ويبين للمستحيل القانوني الناتج عن بقائهما معاً، مطالباً المحكمة بتصحيح هذا الخلل لترسيخ مبدأ قانوني واحد.

في هذا الفصل، تعلمنا أن استقرار القانون يتطلب تناسق أحكامه، والتناقض بينها هو مرض خطير يبرر التدخل الاستثنائي للتماس إعادة النظر لعلاجه.

## الفصل الحادي عشر

السبب السادس: عدم تمثيل الخصم تمثيلاً صحيحاً..  
انعدام الإرادة في بناء الحكم

القضاء يقوم على مبدأ الخصومة. إذا حوكم شخص دون أن يكون ممثلاً تمثيلاً قانونياً سليماً (مثل: قاصر لم يُمثل بوكيل خاص عنه، أو شخص معنوي مثله شخص غير مفوض)، فإن الحكم يكون معيباً في أساسه.

هذا السبب يحمي الفئات الضعيفة (كالقُصَّر وعديمي الأهلية) ويضمن صحة الإجراءات تجاه الأشخاص الاعتباريين. إذا غاب التمثيل الصحيح، فكأن الخصم لم يكن موجوداً فعلياً في المعركة، وبالتالي فإن الحكم صدر في فراغ إجرائي جوهري.

إثبات هذا السبب يعتمد على وثائق التفويض وسجلات الأهلية. هو دفع شكلي بامتياز لكنه يمس جوهر العدالة، لأن الحكم على شخص دون تمثيل صحيح هو انتهاك لحقه الطبيعي في الدفاع.

في هذا الفصل، أدركنا أن صحة التمثيل القانوني هي العمود الفقري للخصومة، وغيابه يحول الحكم إلى مجرد ورقة بلا روح قانونية تستحق الإعادة.

## الفصل الثاني عشر

السبب السابع: صدور الحكم على شخص لم يكن طرفاً.. اغتصاب الحق بغير وجه حق

هذا السبب يحدث عندما يصدر حكم يؤثر في حقوق شخص لم يكن طرفاً في الدعوى أصلاً، ولم يُعلن بها، ولم تكن له فرصة للدفاع. مثلاً: حكم يقسم عقاراً يملكه شخص ثالث لم يكن مشاركاً في القضية.

المبدأ الأساسي: لا ضرر ولا ضرار، ولا يُحكم على أحد دون أن يُسمع دفاعه. صدور حكم على غير طرف هو تجاوز صريح لحدود الخصومة واغتصاب لحق الغير في الدفاع.

التماس هنا يرفعه الشخص الثالث المتضرر (وليس أطراف الدعوى الأصليين). هو درع حماية للغرباء عن النزاع الذين تأثرت حقوقهم بحكم لم يشاركوا فيه.

في هذا الفصل، تعلمنا أن دائرة الخصومة محدودة بأطراف الدعوى، والخروج عليها بالحكم على غيرهم هو ظلم فادح يبرر كسر حاجز النهائية عبر التماس إعادة النظر.

## القسم الثالث

هندسة الالتماس (فن الصياغة الذي يهز العروش)

## الفصل الثالث عشر

توقيت الالتماس: سباق ضد الزمن وقواعد حساب المواعيد الدقيقة

التماس إعادة النظر له مواعيد سقوط صارمة جداً (غالباً 30 أو 60 يوماً حسب السبب والقانون المحلي). تبدأ من تاريخ اكتشاف الغش، أو استرداد

الأوراق، أو صدور الحكم المتناقض.

الدقة في حساب هذا الموعد مسألة حياة أو موت. يوم واحد قد يفصل بين قبول الالتماس وسقوطه نهائياً. المحامي يجب أن يثبت بدقة تاريخ العلم بالسبب. في حالات الغش أو الأوراق المستردة، التاريخ ليس تاريخ صدور الحكم، بل تاريخ اكتشافك للدليل الجديد.

استراتيجية تجميد الوقت: أحياناً يحتاج المحامي لإثبات أنه بذل جهداً معقولاً لاكتشاف السبب، ليبرر التأخير في التقديم. التوثيق الدقيق لكل خطوة (متى عُثِر على الورقة؟ متى صدر حكم التزوير؟) هو الدرع الذي يحمي الالتماس من دفع السقوط بالتقادم.

في هذا الفصل، أدركنا أن الوقت في التماس إعادة النظر ليس مجرد رقم، بل هو عنصر جوهري من عناصر القبول، وإدارته تتطلب يقظة قصوى.

## الفصل الرابع عشر

صياغة عريضة الالتماس: كيف تحول الأمل إلى حجة قانونية دامغة؟

صياغة التماس إعادة النظر تختلف جذرياً عن أي مذكرة أخرى. لا مكان للعاطفة الزائدة أو السرد الطويل. يجب أن تكون جراحة قانونية مركزة.

هيكل المذكرة الناجحة:

1. العنوان الصادم: تحديد السبب من الأسباب السبعة بوضوح (مثلاً: التماس إعادة النظر لسبب غش الخصم).

2. سرد الوقائع الجديدة: باختصار شديد، ما الذي تغير؟ ما الدليل الجديد؟

3. ربط السبب بالحكم: كيف أثر هذا الغش أو هذه الورقة على نتيجة الحكم تحديداً؟ (شرط الحسمية).

4. الأدلة المرفقة: نسخ مصدقة من الأحكام الجنائية بالتزوير، أو محضر استرداد الأوراق.

5. الطلبات: وقف التنفيذ فوراً (إذا أمكن)، وقبول الالتماس شكلاً وموضوعاً، ونقض الحكم المطعون فيه.

اللغة يجب أن توحى باليقين لا الاحتمال. استخدم عبارات مثل يثبت قطعاً، يتناقض جوهرياً، أخفي تدليساً. تجنب أعتقد أو ربما.

في هذا الفصل، تعلمنا أن صياغة التماس هي فن تكثيف المستحيل في صفحات قليلة، بحيث يرى القاضي أن رفضه مستحيل منطقياً.

## الفصل الخامس عشر

تقديم الأدلة الجديدة: فن إثبات الجدة والحسم في آن واحد

في التماس إعادة النظر، الدليل هو الملك. لكن ليس أي دليل. يجب أن تثبت عنصرين صعبين:

1. الجدة: أن هذا الدليل لم يكن موجوداً أو لم يكن في استطاعتك تقديمه أثناء نظر الدعوى الأصلية. (يجب نفي تهمة الإهمال).

2. الحسمية: أن هذا الدليل لو قُدم وقتها، لكان سيغير نتيجة الحكم حتماً.

كيف تثبت الحسمية؟ قم بمحاكاة ذهنية للمحكمة: لو كان القاضي رأى هذه الورقة، هل كان سيحكم بالبطلان بدلاً من الصحة؟. إذا كان الجواب نعم، فقد

نجحت.

يجب تقديم الأدلة مرفقة بعريضة الالتماس، موثقة توثيقاً رسمياً. الأدلة غير الموثقة أو الغامضة تسقط الالتماس شكلاً.

في هذا الفصل، أدركنا أن الدليل في التماس إعادة النظر يجب أن يكون ساحقاً وجديداً في آن واحد، وهو معيار مرتفع جداً يتطلب إعداداً محكماً.

## الفصل السادس عشر

كشف غش الخصم: استراتيجيات التفكيك وإثبات التآمر الخفي

إثبات الغش أصعب أسباب التماس. الخصم الماكر لا يترك بصمات واضحة. هنا تحتاج لاستراتيجية المحقق الخاص:

- تتبع التناقضات في روايات الخصم عبر قضايا مختلفة.

- الربط بين تواريخ المستندات المزورة وأحداث خارجية تثبت استحالة صدورها.

- استخدام تقارير الخبراء الخطيين والمقارنة العلمية.

- الاعتماد على الأحكام الجنائية النهائية التي تثبت التزوير (وهي أقوى دليل).

في المذكرة، لا تكتفِ بالاتهام، بل ارسم خريطة التآمر. أظهر الدافع، الفرصة، والوسيلة التي استخدمها الخصم. اجعل المحكمة ترى الصورة الكاملة للخداع وكأنها تشاهد فيلماً وثائقياً.

في هذا الفصل، تعلمنا أن كشف الغش يتطلب دمج المهارة القانونية مع مهارات التحقيق والتحليل الجنائي لرسم صورة واضحة للتدليس.

## الفصل السابع عشر

الرد على دفوع عدم القبول: اختراق جدار النهائية  
والسقوط

أول ما يفعله خصمك (والنيابة) هو الطعن في الالتماس شكلاً: السبب غير وارد حصراً، الموعد فات، الدليل ليس جديداً. هذه دفوع قاتلة توقف الالتماس قبل موضوعه.

استراتيجيتك في الرد:

- توسيع تفسير السبب: أثبت أن واقعتك تدخل في روح السبب رغم ضيق نصه.

- تبرير التأخير: أثبت بقوة قاهرة أو غش مستمر سبب تأخر تقديم الالتماس.

- نفي الإهمال: برهن أنك بذلت كل جهد ممكن للحصول على الدليل سابقاً.

كن هجومياً في الدفاع عن الشكل. لا تنتظر حتى تصل للموضوع. اكسر جدار عدم القبول أولاً، لأنه البوابة الوحيدة للدخول.

في هذا الفصل، أدركنا أن معركة الشكل في التماس إعادة النظر هي المعركة الفاصلة، وانتصارك فيها يعني نصف الطريق للعدالة.

القسم الرابع

المعركة الإجرائية وكواليس الفصل

الفصل الثامن عشر

قبول الالتماس شكلاً: عبور البوابة الأولى الأصعب في المنظومة القضائية

محكمة التماس إعادة النظر (غالباً نفس المحكمة التي أصدرت الحكم أو دائرة خاصة بها) تضع مرشحات صارمة جداً. نسبة كبيرة من الالتماسات تُرفض شكلاً دون الدخول في الموضوع.

لماذا؟ لحماية هيبة الأحكام النهائية من الفيضان. القاضي يبحث عن أي ثغرة شكلية لرفض الالتماس والحفاظ على الاستقرار.

للعبور من هذه البوابة: يجب أن تكون عريضتك خالية من أي خطأ شكلي (توقيع، توكيل، مواعيد، تحديد السبب). أي خلل بسيط قد يكون مبرراً للرفض.

النجاح هنا يعتمد على الانضباط الإجرائي المطلق. لا

مجال للارتجال. كل ورقة في مكانها، كل موعد  
محسوب بدقة متناهية.

في هذا الفصل، تعلمنا أن الشكل في التماس إعادة  
النظر هو حصن منيع، ومفتاح عبوره هو الدقة المتناهية  
والانضباط العسكري في الإجراءات.

## الفصل التاسع عشر

نظر الالتماس موضوعاً: هل تعيد المحكمة فتح ملف  
مغلق فعلياً؟

إذا نجحت في عبور البوابة الشكلية، تبدأ المعركة  
الحقيقية. هل تعيد المحكمة النظر في الوقائع؟

نعم، ولكن بشكل محدود جداً ومركز على سبب  
الالتماس فقط. لا تعيد المحاكمة كاملة. هي تحقق:  
هل وقع الغش فعلاً؟ هل هذه الورقة مستردة

## وحاسمة؟ هل هناك تناقض؟

جلسات التماس تتميز بالجدية القصوى. القضاة يدركون أنهم على وشك هدم حكم بات. المناقشات تكون عميقة حول الأثر والحسمية. قد تسمع المحكمة شهوداً جددًا أو تكلف خبراء للتحقق من الأدلة الجديدة.

في هذا الفصل، أدركنا أن نظر الموضوع في التماس هو عملية جراحية دقيقة تستهدف إزالة الورم (الغش أو الخطأ) من جسم الحكم النهائي دون هدم الجسم كله إلا إذا كان الورم خبيثاً لا علاج له إلا بالنقض.

## الفصل العشرون

أنواع أحكام التماس: بين القبول المغير للمصير، والرفض المؤكد للنهاية

في النهاية، إما أن تُقبل أو تُرفض.

- الرفض: يعني تأكيد النهائية، ويعود الحكم البات بكامل قوته. ينتهي الطريق تقريباً (إلا لطرق استثنائية نادرة جداً).

- القبول: هنا يحدث المعجز. تنقض المحكمة الحكم النهائي (كلياً أو جزئياً)، وتعيد الدعوى للنظر فيها من جديد (إما أمام نفس الدائرة أو دائرة أخرى) لتفصل في الموضوع وفقاً للواقع الجديد الخالي من الغش أو الخطأ.

حكم القبول في التماس إعادة النظر هو انتصار كبير للحقيقة على الشكل، وللعدالة على الاستقرار الظاهري. هو يعيد الأمل لميت، ويرد الحق لصاحبه بعد يأس.

في هذا الفصل، أدركنا أن حكم التماس هو الفصل

الأخير في ملحمة طويلة، وقد يكون بداية لحقبة جديدة من العدالة التصحيحية.

## الخاتمة

التماس إعادة النظر.. ضمير القانون الذي لا ينام

بعد رحلة عبر عشرين فصلاً في أعماق التماس إعادة النظر، نصل إلى حقيقة سامية: هذا الطريق الاستثنائي هو ضمير القانون. هو الاعتراف الإنساني بأن الكمال لله وحده، وأن البشر معرضون للخطأ والغش.

بدون التماس إعادة النظر، لكانت العدالة قاسية جامدة، قد تكرر الظلم تحت ستار النهائية. بوجوده، يظل باب الأمل مفتوحاً، وتظل الحقيقة هي الهدف الأسمى، حتى لو تأخرت.

نصيحتي لكل محامٍ: لا تستخدم التماس إعادة النظر إلا في حالاته الحقيقية والنقية. لا تجعله أداة للمماطلة، فهذا يهدر قيمته ويغضب القضاء. ولكن إذا كانت لديك قضية ظلم صاحبها بغش أو خطأ جسيم، فلا تيأس. خذ هذا الكتاب، جهز أدلتك، وصغ التماسك ببراعة، وانطلق. فالعدالة قد تتأخر، لكنها بفضل هذا الملاذ الأخير، لا تضيع أبداً.

وللقضاة: كونوا حراساً لهذا الباب الاستثنائي؛ افتحوه للحق المسلوب، وأغلقوه في وجه المتلاعبين. فبه تحفظون هيبة القضاء وصدقته الحقيقية.

فلنجعل من التماس إعادة النظر درعاً للضعيف، وسيفاً على الغاشين، وضماناً بأن الحقيقة ستنتصر في النهاية، مهما طال الزمن أو تعقدت السبل.

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

لا يجوز النسخ أو النقل أو التوزيع دون إذن خطي